

قطر تدخل المزيد من التحسينات على صورتها قبل المونديال

تحديد أكتوبر 2021 موعداً لإجراء أول انتخابات عامة



احترام حقوق العمال أول من افتتحت ديمقراطية بعيدة المنال

وصول الشيخ تميم إلى السلطة في 2013 خلفاً لوالده الشيخ حمد بن خليفة الذي كان قد وصل إلى السلطة سنة 1995 بانقلاب على والده الشيخ خليفة. وقال أمير قطر في خطابه "لدينا نظامنا الراسخ المتجذر في بنية مجتمعنا والمتداخل معها. وهو ليس تعددية حزبية بل هو نظام إمارة مستند إلى تقاليد راسخة من الحكم العادل والرشيد المرتبط بالشعب بالمبايعة وعلاقات الولاء والنقة المتبادلة".

وقال الشيخ تميم من أهمية الانتخابات في بلاده قائلاً "ليست الانتخابات معيار الهوية الوطنية فقد تبلورت هوية قطر عبر الزمان وتظهر في أبهى صورها في تضامن مجتمعنا وتماسكه".

وقال الشيخ تميم مفتتحاً دورة جديدة للمجلس غير المنتخب "انتخابات مجلس الشورى ستجرى في أكتوبر العام القادم 2021 بموجب الدستور الذي استفتي عليه عام 2003". وأضاف "تقوم خطوة مهمة في تعزيز تقاليد الشورى القطرية وتطوير عملية التشريع بمشاركة أوسع من المواطنين".

وسبق أن تم تأجيل انتخابات المجلس التي ينص عليها دستور العام 2004 مراراً، ليرتفع الدرع بها الآن على مقربة من موعد نهائيات كأس العالم في كرة القدم.

وشهدت قطر إصلاحات تجميلية وحذرة في قضايا مثل حقوق العمال وتمثيل المرأة في مؤسسات الدولة منذ

الكامل لما يعرف بثورات الربيع العربي، والتي كانت "الديمقراطية" المطلوبة من خلالها تسير في اتجاه واحد وهو تصعيد جماعة الإخوان إلى سدة الحكم في بلدان مثل تونس وليبيا ومصر وسوريا واليمن، لكن عدم قدرة قطر على السيطرة على الأحداث في بعض البلدان دفع الأوضاع هناك إلى سيناريوهات كارثية على غرار ما هو قائم على سبيل المثال في كل من ليبيا وسوريا. الأمر الذي اضطر الدوحة إلى تسليم تلك الملفات لتركيبة التي أخذت من قطر مشعل الدفاع عن "الديمقراطية وحقوق الإنسان" في المنطقة وحولته إلى استثمار سياسي ومادي تسعى من خلاله إلى تحقيق مكاسب على حساب سيادة وحدة أراضي العديد من الدول العربية.

وسبق أن أدلى قطريون بأصواتهم بشأن إصلاحات دستورية وفي انتخابات محلية لمجلس بلدية. وبعيداً عن متطلبات الاستعداد لنهائيات كأس العالم القادمة، واجهت قطر على مدار السنوات الماضية مفارقة جعلتها عرضة باستمرار لانتقادات حادة، وتمثلت تلك المفارقة في أن الدوحة تحولت منذ إطلاقها قناة الجزيرة الفضائية إلى أكبر "عرب" للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي دون أن تطبق ما يُنظر له إعلامياً على وضعها الداخلي.

وتجاوزت قطر مجرد الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة إلى اتخاذها سلاحاً لزعزعة استقرار عدد من البلدان العربية، من خلال تبنيها

قطر وهي تحدّد موعداً لأول انتخابات عامة في تاريخها قبل سنة واحدة من احتضانها نهائيات كأس العالم في كرة القدم، إنما تعمل على إدخال المزيد من التحسينات على صورتها غير الإيجابية لدى الكثير من شعوب العالم ودوله، لكنها أيضاً تحاول في نفس الوقت التخلص من مفارقة ظلت تلقها على مدار السنين التي تحولت فيها إلى أكبر "مدافع" عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان أخرى، دون أن تمتلك شيئاً من مؤسسات الديمقراطية التي تدعي الدفاع عنها، أو أن تلتزم باحترام أي من حقوق الإنسان التي ترفع لواءها.

الدوحة - قررت قطر إجراء أول انتخابات عامة في تاريخها، في خطوة وصفها متابعو الشؤون الخليجية بالشكلية وعديمة التأثير في طبيعة النظام القائم بالبلد، بينما ربطها آخرون باقتراب موعد نهائيات كأس العالم في كرة القدم 2022 التي ستقام على الأراضي القطرية، والتي احتاجت الدوحة معها إلى عملية تجميل لصورتها المرتبطة في أذهان العديد من الشعوب والبلدان بدعم الإرهاب والتشدد وانتهاك حقوق العمال وامتهان كرامة المرأة.

وأعلن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد ال ثاني أن انتخابات مجلس الشورى، الهيئة السياسية الاستشارية، ستعقد في أكتوبر من العام المقبل.

عقدة قطر متزعمة «نشر» الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان الربيع العربي أنها لا تمتلك شيئاً من مؤسسات الديمقراطية

وبحسب مصادر غربية، فإن من النقائص التي طرحت خلال مناقشة ملف قطر الذي تقدّمت به للحصول على امتياز تنظيم التظاهرات الرياضية الأكثر جماهيرية في العالم، هي غياب أي مظهر للديمقراطية في البلد من خلال افتقاره شبه الكامل للهيئات والمؤسسات المنتخبة، باستثناء المجالس البلدية، وكذلك تراجع الاهتمام بحقوق الإنسان ضمن أولويات الدولة القطرية وعدم ملائمة قوانينها لما تنص عليه المواثيق والأعراف الحقوقية الدولية.

ووفق المصادر ذاتها فإن التغييرات التي أدخلتها قطر خلال السنوات

أزمة الرواتب مدار معركة انتخابية مبكرة في العراق

وهم في السلطة قادماً من الموظفين. ويقول خبراء الانتخابات في العراق إن إغضاب الموظفين قد يضر بالحكومة والبرلمان على حد سواء، نظراً لأنهم الكتلّة التصويتية الأكثر مواظبة على المشاركة في الاقتراع.

المستوى الشعبي وحجم الأصوات التي يمكن أن يحصل عليها في الانتخابات القادمة.

ويقول مراقبون إن رؤساء الحكومات السابقة اعتادوا أن يكون الجزء الأكبر من الأصوات خلال الانتخابات التي تحدث

وأخرت الحكومة رواتب شهر سبتمبر الماضي إلى منتصف أكتوبر الذي تلاه، بينما لم تدفع رواتب شهر أكتوبر حتى الآن رغم انتهائه.

ولجأت الحكومة إلى صياغة قانون الاقتراض لتغطي مطالبها الموجهة إلى البنك المركزي العراقي الذي يملك قرابة 60 مليار دولار كاحتياطي نقدي وأصول وسندات. ويتمتع البنك باستقلالية شبه تامة، لذلك لا يوجد ما يلزمه بتلبية طلبات الحكومة ما لم يوافق عليها مجلس النواب.

وقال وزير المالية العراقي علي علاوي إن رواتب الموظفين ستُصرف في غضون أسبوعين في حال أقر قانون الاقتراض.

جانحة كورونا، ومن جهة أخرى تقلصت حصته التصديرية في إطار الإجراءات الجماعية لسدول مجموعة أوبك بلاس بهدف السيطرة على حجم المعروض وتحسين الأسعار.

بغداد - يواجه العراق للشهر الثاني على التوالي أزمة ضخمة في تأمين رواتب قرابة سبعة ملايين موظف مدني وعسكري ومتقاعد، بسبب عجز الموازنة الناتج من تدني أسعار النفط.

الأزمة تجبر كردستان العراق على فتح ملف متعدي الرواتب

والشرطة، وتكفّر رواتبهم أكثر من 725 مليون دولار شهرياً.

وقالت لجنة شكلتها حكومة الإقليم لتدقيق رواتب الموظفين، في بيان، إنه "بالاستناد إلى الإحصاءات وقواعد البيانات اليومية، فإن 106 آلاف و839 شخصاً يتقاضون أكثر من راتب واحد، معظمها تم تنظيمها وفقاً للقانون".

ويقال مشروعون إن حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بالغت في تقدير الأرقام التي تحتاجها لتغطية عجز الموازنة. وطلبت الحكومة اقتراض أكثر من 34 مليار دولار من احتياطي البنك المركزي، بينما يقول النواب إنهم مستعدون للموافقة على قرض لا يتجاوز 12 مليار دولار.

ويجادل النواب بأن الحكومة تريد أن تنتزع تمويلًا لمشروع غير ضروري في ظل أزمة مالية خانقة، فيما ألحوا إلى أن الربط بين صرف رواتب الموظفين وموافقة البرلمان يستهدف تحريك الشارع ضد مجلس النواب.

وقال مقرر اللجنة المالية في البرلمان العراقي أحمد الصفر إن "الرواتب من مسؤولية الحكومة حصراً"، مشيراً إلى أن موافقة البرلمان على طلبات الاقتراض الحكومية مهوولة بـ"تقديم الموازنة ورقة إصلاحية خلال مدة 60 يوماً".

وخسر البلد مليوناً وثمانين ألف برميل من حصته، ما يعادل الثلث مما يبيعه يومياً في إطار الاتفاق المذكور، لذلك سجلت واردات الموازنة أواخر 2019 وبداية 2020 انخفاضاً غير مسبوق.

ووفقاً لتقديرات وزارة التخطيط، فإن عوائد تصدير النفط تشكل قرابة 97 في المئة من موازنة البلاد السنوية. ولا توجد أرقام رسمية معلنة في العراق عن عدد الموظفين، لكن التقديرات تشير إلى أن رواتبهم تساوي نحو خمسة مليارات دولار شهرياً.

وأضاف البيان "بعد متابعة ملف متسلمي تلك الرواتب ظهر أن 16 ألفاً و505 أشخاص يستلمون أكثر من راتب واحد بشكل غير قانوني". وشددت اللجنة على أنها "أوصت وزارة المالية والاقتصاد بإيقاف رواتبهم"، محذرة فترة ستة أشهر لإعادة مراجعة ملفاتهم. ويشترك إقليم كردستان العراق مع الدولة العراقية في شحوق الفساد وتفشي على نطاق واسع في مختلف الأجهزة الإدارية والحكومية الأمر الذي أدى إلى تآكل ثقة سكان الإقليم بالطبقة الحاكمة، وصعد درجة الاحتقان في الشارع الذي أظهر في سنوات سابقة تحفزه للتظاهر والاحتجاج بعنف على توسع رقعة الفقر وتردي الخدمات وتفشي ظاهرة الفساد والسطو على ائمال العام.

وتعددت الخلافات حول عدد سكان الإقليم وعدد موظفيه اللذين نجوم شكوك حول تعمد أربيل تضخيمهما للحصول على حصة أكبر من الموازنة الاتحادية.

ويقدر عدد سكان إقليم كردستان العراق بخمسة ملايين فرد، وعدد موظفيه الحكوميين بـ1.2 مليون موظف، أربعون في المئة منهم عناصر في الجيش

وقال وزير المالية العراقي علي علاوي إن رواتب الموظفين ستُصرف في غضون أسبوعين في حال أقر قانون الاقتراض.

وقال مقرر اللجنة المالية في البرلمان العراقي أحمد الصفر إن "الرواتب من مسؤولية الحكومة حصراً"، مشيراً إلى أن موافقة البرلمان على طلبات الاقتراض الحكومية مهوولة بـ"تقديم الموازنة ورقة إصلاحية خلال مدة 60 يوماً".

ويقول عضو اللجنة المالية النائب فيصل العيسوي، إن البرلمان يضغط "على الحكومة لاتخاذ إجراءات حقيقية تؤمن مستقبل البلد"، مشيراً إلى أن "جميع وزارات الدولة اعتادت على الإنفاق دون حساب أو عقاب"، مؤكداً أن "وزارات الدولة تنفق بارتياح ولا تراعي وضع البلد المالي"، مشيراً إلى أن عملية الإصلاح الاقتصادي والمالي لا تتم في سنة أو سنتين وإنما وفق مراحل عدة.

ويقول مراقبون إن انفجار أزمة الرواتب في العراق قبل شهر من الانتخابات المقرر إجراؤها صيف العام 2021، قد يستجلب دوافع سياسية.

ويلمّح مراقبون من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى أن كتلاً برلمانية عديدة تحاول إعاقة مسار الحكومة لإفشال مهمتها قبل الانتخابات القادمة.

وتسود حالة من عدم اليقين بشأن المساحة التي يحتلها الكاظمي على



«ماكو» رواتب؟